

**قانون مؤقت رقم ( 4 ) لسنة 2010**  
**قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2010**

**المادة (1) :** يسمى هذا القانون ( قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2010) ويعمل به اعتباراً من تاريخ 2010/1/1 .

**المادة (2) :** يقدر مجموع إيرادات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2010 بمبلغ (1,559,642,940) دينار وذلك على النحو التالي :-

أ-	ايرادات بيع السلع والخدمات	1,038,961,000	دينار.
ب-	ايرادات دخل المُلْكِيَّة	12,593,000	دينار.
ج-	ايرادات مختلفة	214,720,440	دينار.
د-	دعم حكومي	251,008,000	دينار.
هـ-	منح خارجية	42,360,500	دينار.

**المادة (3) :** يقدر مجموع نفقات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2010 بمبلغ (1,914,638,217) دينار وذلك على النحو التالي :-

- أ- مجموع النفقات الجارية 881,520,710 دينار .  
ب- مجموع النفقات الرأسمالية 1,033,117,507 دينار .

**المادة (4) :** أ- يقدر مجموع العجز قبل التمويل للسنة المالية 2010 للوحدات الحكومية التي تظهر موازاناتها عجزاً بمبلغ (567,386,127) دينار .

ب- يقدر مجموع الوفر قبل التمويل للسنة المالية 2010 للوحدات الحكومية التي تظهر موازاناتها وفراً بمبلغ (212,390,850) دينار .

ج- يقدر العجز قبل التمويل للسنة المالية 2010 لجميع الوحدات الحكومية بمبلغ (354,995,277) دينار .

**المادة (5) :** أ- يقدر مجموع مصادر التمويل في موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2010 بمبلغ (1,111,607,976) دينار.

ب- يقدر مجموع الإستخدامات في موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2010 بمبلغ (1,111,607,976) دينار منها مبلغ (217,643,000) دينار يمثل مجموع الفوائض المقدر تحويلها للخزينة العامة .

**المادة (6) :** تعتبر موازنة كل وحدة حكومية موازنة مستقلة بحد ذاتها .

**المادة (7) :** تعتبر جميع الأرقام والبيانات المتعلقة بعامي (2011) و (2012) الواردة في هذا القانون تأشيرية وقابلة للتعديل والتحديث في ضوء المستجدات المستقبلية خلال السنة المالية القادمة .

**المادة (8) :** يجوز نقل المخصصات المالية فيما يخص الوحدات الحكومية التي تطبق النظام المالي الحكومي وفقاً لأحكام قانون الموازنة العامة النافذ.

أما فيما يخص الوحدات الحكومية التي لا تطبق النظام المالي الحكومي فيجوز لها نقل المخصصات المالية وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة الخاصة بها شريطة تزويد دائرة الموازنة العامة بهذه المناقشات المالية .

**المادة (9) :** يتوجب على الوحدات الحكومية تزويد مجلس الوزراء بتقارير ربع سنوية عن موازنتها لغايات الإطلاع على أوضاعها المالية ومتابعة سير العمل فيها .

**المادة (10) :** يتوجب على الوحدات الحكومية تزويد وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة بما يلي :-

- أ- مواقف مالية لإيراداتها ونفقاتها وأرصدة حساباتها لدى البنوك والصندوق شهرياً .
- ب- البيانات المالية الختامية عن السنة المالية المنتهية وذلك قبل نهاية شهر نيسان من العام اللاحق.

**المادة (11) :** لا يجوز عقد أي نفقة أو صرف أي سلفة ليس لها مخصصات في هذا القانون ، وإذا إقتضت المصلحة العامة صرف نفقات إضافية فيتوجب إصدار قانون ملحق بهذا القانون قبل الصرف .

**المادة (12) :** إذا أنيط تنفيذ أي عمل وردت مخصصاته في موازنة أي وحدة حكومية في هذا القانون بوزارة أو دائرة أخرى أو جهة رسمية خارج هذا القانون ، تنتقل صلاحية الإنفاق من مخصصات موازنة الوحدة الحكومية إلى المسؤول عن الإنفاق في الوزارة أو الدائرة أو الجهة الرسمية الأخرى بموجب حوالة نقل عهدة مصدقة من مدير عام دائرة الموازنة العامة .

**المادة (13) :** لا يجوز للجان العطاءات في الوحدات الحكومية طرح و/أو إحالة أي عطاء إلا بعد التأكد من توفر المخصصات المالية اللازمة وبموجب مستند إلزام مالي مصدق حسب الأصول وموافقة الجهات الممولة إذا كان المشروع ممولاً من القروض و/أو المنح.

**المادة (14):** لا يجوز الإلتزام بأي مبلغ يزيد عن المخصصات المالية الواردة في هذا القانون ، كما لا يجوز طرح و/أو إحالة عطاء أي مشروع تزيد كلفته عن المخصصات المالية المرصودة له في هذا القانون إلا بموافقة وزير المالية/الموازنة العامة بناء على تنسيب مدير عام دائرة الموازنة العامة .

**المادة (15):** عند إجراء أوامر تغييرية للمشاريع الرأسمالية يتوجب على الوحدات الحكومية الحصول مسبقاً على مستند إلتزام مالي مصدق حسب الأصول .

**المادة (16):** التقيد بمخصصات المادة (104) أجور العمال في المجموعة (2111- الرواتب والأجور والعلاوات) في النفقات الجارية في هذا القانون وعدم تعيين أي عمال إضافيين على مخصصات هذه المادة.

**المادة (17):** أ- يجوز لرئيس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة في حالات الضرورة إحداث برامج و/أو مشاريع جديدة في موازنة أي وحدة حكومية وتأمين المخصصات اللازمة لها من خلال إجراء المناقلات المالية .

ب- يجوز لوزير المالية بناءً على تنسيب مدير عام دائرة الموازنة العامة في حالات الضرورة إحداث مواد أو بنود جديدة ضمن البرامج والمشاريع في موازنة أية وحدة حكومية وتأمين المخصصات اللازمة لها من خلال اجراء المناقلات المالية .

**المادة (18):** يجوز لوزير المالية تفويض صلاحياته الواردة في المادتين (14) و(17/ب) من هذا القانون لمدير عام دائرة الموازنة العامة .

**المادة (19):** تتولى دائرة الموازنة العامة مراقبة ومتابعة تنفيذ البرامج والمشاريع الواردة في هذا القانون دون الإخلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الأخرى .

**المادة (20):** تعتبر الجداول من (1 - 27) الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه.

**المادة (21):** رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .